متعلقه بخصوصيته للطلب وكلامه في حاشيته سنة وهو قوله اي لاجزائي بعض
على تأمل في ان المال يحمل على الطلب بلا واسطة الخ الى قوله التأويل
لان متعلقات الموصول انما تعتبر في الظاهر بالاضافي التي تنسب لها
مع قطع النظر عن تعلق ولا شك ان الفعل لا يوقع نفسه من حيث هو بل يوقع
في بعض المراتب فتدبر هذا حاشية نجراني قوله وان تصور باعتبار اشتراكه
الاحتياج الى هذا التأويل طويل لانه على هذا التقدير لم يتصور
بخصوصه فلا يتعلق به الطلب الا في المآل بعد ان يتصور بخصوصه
هذا ولكن سياتي في حاشية الحاشية عند قوله والاولى الخ طلبها من
من حيث انها جزئي للمفهوم الى نسبة الطلب اليها من انها سنة رتبة
الامر الكلي الذي هو الحط الا انها مطلوبة حقيقة وهذا يوجبان لا تكون
هذه الحاشية نجرانية قوله وان تصور باعتبار اشتراكه شامل لان هذا
التأويل بعينه جار هناك فلا حاجة الى تاويل اخر قوله ولذلك
قال حقه دون ان يقول عليه الخ قال الفاضل قد بين الشارح
وجه هذا الحكم بقوله اذ لو اندفع الى طلبها قبل ضبطها الخ وهذا
لا يمنع ان يكون سبب عدوله مما يدل على الوجوب الذي هذه العبارة ما ذكره
الفاضل لان شيا من التقديرات التي ذكرها على تقدير عدم معرفة الكنه
المطلوبة بجهة الوحدة ليس لازما عدم الامر الذي ذكره المشير بل اللازم
لتقدير عدم تصورها بوجه ولتقدير تقدر تصور كل منها بخصوصيته
استحالة طلبها ولتقدير امكان هذا التصور والتعذر دون عدم امكان تصور
ما بعينه اذ مع التصور وان كان متعذرا الامر من المحالات اقوى مما اذا
كان مع مجرد المعرفة بجهة الوحدة وهذا الكلام من الشارح مبني على
امكان طلب الشيء بدون ضبطه ومعرفة بوجه ما واتوك هذا المخ
لم يسوغ التقديرات التي ذكرها السيد قدس سره اذ من جملتها ان
تتصور بها ما يعينها وغيرها وجعل اللازم على هذا التقدير ما ذكره المشير
ثم اشار في حاشية الحاشية بقوله نسبة الطلب اليها الى ان القطع
بالحقيقة على هذا التقدير هو الامر الكلي دون ما فرض اولا كونه مطلوبا
فكانه قال وتصورها بما يعينها وغيرها لم يتعلق الارادة بخصوصها وهو غير

UPC

ما فرض اولا انه الطاعن غرضه فرعا الى ما فرض فلم يا
عن قوات يا بعينه وحينما الوقت فيما لا بعينه وهذا اللازم
مع قطع النظر عن استحالة حصول لمثل ذلك التصور بل على فرض حصوله
على طريق الاستظهار كما انه لم يرد بهذا الكلام على ما يحتاج الى تعريف
ما يدل واكتفى بهذا القدر والله اعلم على الادعاء من ان هذه
تلك الجهة ثم ان التحقيق قدس سره في هذا المقام وجوب